دائـــرة الشـــؤون الإســـلامية والعمـــل الخيـــري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي 2015م

المشكلة الاقتصادية

رؤية إسلامية

إعـداد

الدكتور أشـرف محمـد دوابـه

مدير عام شركة تنمية للتدريب

والاستشارات المالية الإسلامية بالمملكة المتحدة

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١+ فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١+
الإمـــارات العربيـــة المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبـــي
mail@iacad.gov.ae www.iacad.gov.ae

هذا البحث يعبّر عن رأي صاحبه

ولا يعبّر بالضرورة عن رأي دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

تتمثل المشـكلة الاقتصاديـة في أي مجتمع من المجتمعـات في عدم القدرة على إشـباع جميع الاحتياجات البشرية، ويرجع هذا أساسـا إلى الندرة النسبية للموارد الاقتصادية. وينظر النظام الرأسـمالي للندرة النسـبية في الموارد أو بما سـماه «شـح الطبيعة» على أنه جوهر المشـكلة الاقتصادية، وصور الإنسان على أنه في صراع مع الطبيعة من أجل البقاء. كما اعتبر النظام الاشـتراكي جوهر المشكلة الاقتصادية في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية.

والإسـلام يرفض النظرة الرأسـمالية وكذلك النظرة الإشـتراكية للمشـكلة الاقتصادية، فالموارد سـخرها الله تعالى بقدر البشر كما وكيفا. والمشكلة الاقتصادية بما تعكسه من ندرة الموارد بالنسبة للاحتياجات البشرية هى واقع لا يمكن إنكاره، ولكن تبرير حدوثها بشـح الطبيعة خرافة يكذبهـا الواقع والعقل والشرع، فهى في حقيقتها ترجع لسـلوك بنى آدم، نتيجة لما اتسـم به هذا السلوك من الجور والأثرة والأنانية والجشع وبطران النعمة.

❁ ❁ ❁

المقدمة

تمثل المشـكلة الاقتصادية أسـاس ومبنى علم الاقتصاد الوضعي، وقد عكس ذلـك الاقتصادي البريطاني الشـهير (ليونيل روبنـز Lionel Robbins) – الذي ينتمي للمدرسـة الكلاسـيكية – في تعريفه لعلم الاقتصاد بأنه: «دراسـة السلوك الإنسـاني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات المتعددة، وبين الوسـائل النادرة ذات الاستعمالات المختلفة»[1].

فالفكر الاقتصادي الرأسـمالي يجعل من ندرة الموارد وتعـدّد وتجدد الحاجات أساس المشكلة الاقتصادية، ومن ثم يحاول استخدام النظريات والقواعد الاقتصادية المختلفة لإشـباع أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات الإنسـانية عبر استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة والتي يصف وجودها بالندرة النسبية.

وهذه الرؤية الغربية للمشـكلة الاقتصادية صاغها مفكرو الغرب وفق رؤيتهم الاقتصادية الرأسمالية المنبثقة عن وجهة نظرهم وقاعدتهم الأساسية في التفكير، وقد تبعهم في ذلك واقتدى بهم فيه جلّ من كتب في الاقتصاد من المسـلمين، دون النظر العقلي والشرعي لتلك المشكلة.

مشكلة البحث:

تتعدد النظرة للمشـكلة الاقتصادية ما بين مؤيـد لوجودها، وما بين معارض، وفي الوقـت نفسـه يختلـف المؤيدون في تفسـيرها. وهـذه الإشـكالية تمثل لب المشكلة الاقتصادية.

---

(١) انظر، د. عبد الرحمن يسري أحمد، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسـكندرية، ٢٠٠٨م، ص ١٧.

فروض البحث:

تأسيسا على مشكلة البحث فإن البحث يسعى إلى اختبار مدى صحة الفروض التالية:

١- وجود المشكلة الاقتصادية مقبول عقلا وشرعا.

٢- المشكلة الاقتصادية لا ترجع للندرة للموارد الاقتصادية.

٣- المشكلة الاقتصادية ترجع لانحراف الحاجات الإنسانية.

أهداف البحث:

١- التعرف على مفهوم المشكلة الاقتصادية في منظور الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

٢- التعرف على تفسير المشكلة الاقتصادية في منظور الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

٣- التعرف على ركنى المشكلة الاقتصادية من موارد وحاجات في منظور الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي.

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث من خلال تعرضه لمفهوم وتفسير المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي، والبحث في مدى توافق ذلك أو تعارضه مع الواقع والعقل والشرع، مع بيان نظرة الفكر الاقتصادي الإسلامي للمشكلة الاقتصادية.

منهج البحث:

من أجل اختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه فإن منهج البحث الأكثر ملاءمة في هذا الشأن هو «المنهج الوصفي التحليلي»، حيث يتفق مع طبيعة موضوع البحث، وكذلك مع هدفه الذي يسعى إلى محاولة دراسة مفهوم المشكلة الاقتصادية، وكذلك تفسيرها في الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي، ومدى توافق ذلك مع الفكر الاقتصادي الإسلامي.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث يتبعهم خاتمة: يتناول المبحث الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية، بينما يتعرض المبحث الثاني: الموارد الاقتصادية، ويتناول المبحث الثالث: الحاجات الإنسانية، وينتهي البحث بالخاتمة التي تتناول أهم ما توصل إليه البحث، وأهم توصياته، والله من وراء القصد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❁ ❁ ❁

المبحث الأول

مفهوم المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية، ويرجع هذا أساسا إلى الندرة النسبية للموارد الاقتصادية. فلو توافرت الموارد الاقتصادية دائما وبالقدر المطلوب لإشباع الاحتياجات البشرية إشباعا تاما لزالت المشكلة الاقتصادية تماما[١].

وتختلف النظرة للمشكلة الاقتصادية من وجود موارد محدودة نسبيا في مواجهة حاجات متعددة ومتزايدة وفقا للمذهب الاقتصادي السائد. فالنظام الرأسمالي ينظر للندرة النسبية في الموارد أو بما سماه «شح الطبيعة» على أنه جوهر المشكلة الاقتصادية، وصور الإنسان على أنه في صراع مع الطبيعة من أجل البقاء.

وفي هذا الإتجاه ظهـرت في القرن الثامن عشر نظريـة الاقتصادي الانجليزي الشـهير (مالتوس) في السـكان، والتي ادعى فيها أن العالم لابد أن يشهد كل ربع قرن ما يشـبه المجاعة، وذلك نتيجة ميل سـكانه للزيادة وفق متوالية هندسية، بينما يميل الغذاء إلى الزيادة بحسب متوالية عددية. ومن ثم فإن وجود فجوة بين السكان والمـوارد الغذائية أمر لا مفر منـه، وازدياد هذه الفجوة اتسـاعا بمرور الزمن أمر لافكاك عنه.

وقد توصل (مالتوس) لحل ينافي الفطرة الإنسـانية للمشـكلة الاقتصادية من خلال مطالبته بالعزوف عن الزواج أو تأجيله بهدف الحد من الزيادة السكانية، وإلا

(١) انظر، المرجع السابق، ص ٣٣ (بتصرف).

فإن الطبيعة ستحصد الرؤوس الزائدة من خلال الأمراض والأوبئة نتيجة سوء التغذية، أو بالحروب نتيجة للتصارع على الموارد الغذائية.

وقد تبنت المؤسسات الدولية تلك النظرية لتخفيض عدد السكان في الدول النامية، في الوقت نفسه الذي حرصت على تحفيز الزيادة السكانية في الدول الغربية، والتي تعانى أصلا من انخفاض في معدل المواليد كنتيجة حتمية للانحرافات الخلقية، والله تعالى خلق كل نسمة وتكفل برزقها. قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾[1].

أما النظام الاشتراكي فقد اعتبر جوهر المشكلة الاقتصادية في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية، فماركس يرى أن النظام الرأسمالي يتعرض للمشاكل الاقتصادية نتيجة للشكل الجماعي للإنتاج، حيث أن الجميع يعملون وينتجون بينما علاقات التوزيع فردية، حيث أن الذي يتولى التوزيع هو جهاز الثمن، أو بعبارة أخرى أصحاب الملكيات الخاصة من ملاك الثروات وأرباب الأعمال، وبالتالي فإن العمال لا يأخذون نصيبهم الحقيقي من الإنتاج بل يحصلون فقط على حد الكفاف، ويأخذ الرأسماليون فائض القيمة.

واتخذت الاشتراكية أيضا حلا للمشكلة الاقتصادية ينافي الفطرة الإنسانية، من خلال تحويل نظام التوزيع إلى نظام جماعي، وذلك بإلغاء الملكية الخاصة من خلال التأميم وإحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة، ومن ثم إحلال الدولة إحلال تام وكامل محل جهاز الثمن.

(١) سوره هود، ٦.

والإسلام يرفض هذا وذاك، فالموارد سخرها الله تعالى بقدر البشر كما وكيفا، وجعل الملكية الخاصة ملكية نظيفة وحقا مشروعا ينمو في حضن القيم الإيمانية، والمشكلة الاقتصادية مرجعها إلى سلوك البشر وبعدهم عن تنفيذ أوامر الله، وتجنب ما نهى عنه.

وإن كان البعض يري أنه لا توجد مشكلة اقتصادية أصلا. ولكن الواقع يكشف عكس ذلك فالندرة في الموارد الاقتصادية ليست مطلقة وإنما هى ندرة نسبية أي بالنسبة للاحتياجات البشرية منها، وهذه حقيقة واقعية. فالمشكلة الاقتصادية قد تواجه الفرد أو الأسرة او المجتمع أو الدولة نتيجة لتزايد الحاجات بالنسبة للموارد المتوفرة عند ذلك الفرد أو الأسرة أو المجتمع أو الدولة، والفرق بين الإسلام وغيره من النظم الوضعية أن الله تعالى الذي خلق الموارد لكفاية البشر هو سبحانه من طلب من البشر تهذيب حاجتهم بالقيم الإسلامية، ومن ثم ذوبان ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية.

وحتى تتضح المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي بكافة أبعادها فإن الأمر يتطلب الوقوف على ركنى المشكلة الاقتصادية وهما: الموارد الاقتصادية، والحاجات الإنسانية.

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني

الموارد الاقتصادية

تمثل الموارد كل ما يصلح ويلزم لإشباع الحاجات الإنسانية سواء بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. ويمكن تصنيف الموارد وفقا لما يلي:

١- التوزيع الجغرافي:

وفقا لهذا التصنيف قد يكون المورد متوفر في جميع الأماكن كالأكسجين في الهواء، أو في أماكن متعددة كالأراضي الزراعية، أو في أماكن محدودة كالكثير من المعادن، أو في مكان واحد كنوع معين من المعادن.

٢- التجدد:

وفقـا لهذا التصنيف قد يكون المـورد متجدداً، كالأشـجار والغابات والثروة الحيوانية، أو قد يكون المورد فانياً مثل زيت البترول والفحم والغاز الطبيعي.

٣- الشكل:

وفقا لهذا التصنيف قد يكون المورد ملموسـا، مثل الأراضي والمباني والغابات والمعادن، كما قد يكون المورد غير ملموس، مثل الإضاءة والتهوية والتدفئة والرعاية الصحية والترفيه.

٤- الأصل:

وفقـاً لهذا التصنيف قد يكون المورد إما طبيعيـاً، أو بشرياً، أو مصنعاً. والموارد الطبيعية هي أشـياء مادية لها قيمة اقتصادية ليس للإنسـان دخل مباشر في إيجادها،

فالمـــورد يكون طبيعيا عندما لا تتدخل يد البـــشر في تكوينه، كالأرض وما فيها وما عليها من يابس ومياه وغابات طبيعية وتضاريس ومناطق مناخية.

بينـــما تتمثل الموارد البشرية في حجم ونوعية القوى البشرية المتاحة، عاملة وغير عاملة، وأصل هذه الموارد هـــى عنصر العمل وهو ذلك المجهود العضلي والذهني الذي يقوم به الإنسان لغرض إنتاج السلع والخدمات.

أما المـــوارد المصنعة فهي نتـــاج تفاعل الإنســـان مع الطبيعة وتعرف أساســـاً بـــرأس المال المادي. ويضم رأس المال المادي مكونـــات عديدة مثل الموارد الطبيعية المســـتخرجة من الأرض بعد معالجتها صناعياً وتحويلها إلى معدات وآلات إنتاجية (كالحديد والألومنيوم)، فضلا عن التجهيزات الأساســـية من مباني وخلافه والتي تســـبق النشـــاط الصناعي، وكذلك المنتجات الزراعية التي تدخل كمواد أولية في بعض الصناعات (كالقمح والقطن).

ولا تقتصر الموارد المصنعة على رأس المال المادي بأشـــكاله المختلفة فحسب، بل تمتد لتشـــمل رأس المال الاجتماعي، أو ما يطلق عليه (البنية الاقتصادية الأساسية) التي تتمثل في مجموعة الطرق والانشـــاءات والجســـور وخطوط السكك الحديدية وبعـــض المجاري والمحطات المائية التي اســـتحدثها الإنســـان مثل قناة الســـويس ونحوها.

ومن الجدير بالذكر أن التصنيف الرباعي السابق للموارد وفقا للتوزيع الجغرافي، والقدرة على البقاء، والشكل، والأصل ليس مانعا بالتبادل، بمعنى أن الأخذ ببعضه لا يتعـــارض مع الأخذ بغيره، فضـــلاً عن أنه يتكامل معـــاً في توصيف المورد محل

البحث. فقد يكون مورد ما طبيعياً (من حيث أصله)، ملموسا (من حيث شكله)، فانياً (من حيث قدرتــه على التجدد)، ومتوافراً في أماكن محدودة (من حيث توزيعه الجغرافي) كما هو الحال بالنسبة للنفط مثلاً. علما بأن تقسيم الموارد حسب أصلها هو تقسيم أساسي لما يتسم به من كونه تقســيم جامع وشامل، بينما التقسيمات الأخرى لا تعدو أن تكون مجرد تقســيمات جزئية مشــتركة في داخل كل فرع من فروع هذا التقسيم الأساسي.

وتضــم الموارد الاقتصاديــة كل من الموارد الطبيعية جنبــا إلى جنب مع الموارد البشرية والمــوارد المصنعة أو رأس المال. فهى تمثل عنــاصر الإنتاج التي يمكن أن تسهم في العملية الإنتاجية.

وإذا كانت النظرية الاقتصادية الغربية تتخذ من الندرة النسبية للموارد جوهرا للمشــكلة الاقتصادية، فإن الواقع والعقل والشرع يكذب ذلك، فالموارد الطبيعية تمثل معين لثروة هائلة اســتطاع الإنسان أن يكتشــف قيمة وأهمية الكثير منها على امتداد القرون وتسخيرها لتلبية حاجاته وإشباع رغباته، ورغم مرور تلك العصور فإن المشي في الأرض والســعي في مناكبها يكشف عن الكثير من تلك الموارد التي لم يتعرف عليها الإنسان بعد، أو لم يعرف أهميتها أو كيفية استغلالها أو ماهية الحاجات التي يمكن أن تشــبعها، كما أن الإنســان نفســه هو أهم مــورد في الكون ويملك معيناً لثــروة هائلة بما أكرمه الله به وأودعه فيه من إمكانات جســمانية وذهنية تمكنه في حالــة تعليمه وتدريبه وتنميته وصقله بالقيم من الكشــف عن المزيد من الموارد وحسن استخدامها.

لقد خلق الله الكون واستخلف فيه الإنسان لعبادته وعمارة الأرض. قال تعالى:

﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[١]. ومدلول العبادة التي هي غاية الوجود الإنساني أو التي هي وظيفة الإنسان الأولى لا يقتصر على إقامة الشعائر بل يمتد ليشمل كل ما استخلف الله الإنسان فيه. قال تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ ﴾[٢].

يقول الطبري في تفسير هذه الآية: «يكون الإنسان ساكنا وعامرا يسكنها ويعمرها»[٣]. فالخلافة في الأرض في حقيقتها تمثل عمل الكائن الإنساني، بصفته نائبا عن ربه فيما سخره له، أمينا فيما يسره بين يديه، وهي تقتضي ألوانا من النشاط الحيوي في عمارة الأرض، والتعرف إلى قواها وطاقاتها، وذخائرها ومكنوناتها، وتحقيق إرادة الله – المالك الحقيقي للكون– في استخدامها وتنميتها وترقية الحياة فيها. قال تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[٤]. والاستعمار من الله هو طلب العمارة، وهذا الطلب المطلق من الله تعالى يدل على الوجوب[٧]، فلا تدل قرينة علي صرفه عن غيره، فالتعمير والتنمية واجب علي المسلمين كافة كل بحسب طاقته.

يقول الجصاص في تفسير هذه الآية: «يعنى أمركم من عمارتها ما تحتاجون إليه، وفيه دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والفراش والأبنية»[٥].

ويقول القرطبي: «وأمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها»[٦].

(١) سورة الذاريات، ٥٦.
(٢) سورة البقرة، ٣٠.
(٣) انظر، الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ، ج١، ص١٩٩.
(٤) سورة هود، ٦١.
(٥) انظر، الجصاص، أحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة،بدون تاريخ نشر، ج٣، ص١٦٥.
(٦) انظر، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة، ١٣٧٢هـ، ج٩، ص٥٦.

إن خلافة الله في الأرض تؤكد أن في الكون ما يكفي لاحتياجات من استخلفهم مالك الأرض والسموات وهو الله تعالى، وأن الإدعاء بأن سبب المشكلة الاقتصادية هو ندرة الموارد ما هو إلا خرافة من خرافات الغرب التي لا تتفق مع مسلمات ديننا، والتي أدحضها الله عز وجل في الكثير من آيات القرآن الكريم.

قال تعـالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[١].

وقـال تعـالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴾[٢].

وقـال تعـالى: ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴾[٣]، فالله تعالى بـارك في الأرض، «أي جعلها مباركة قابلة للخير والبذر والغراس»[٤]، ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا ﴾، أي أرزاق أهلها ومعايشهم وما يصلحهم»[٥].

(١) سورة الجاثية، ١٢-١٣.
(٢) سورة لقمان، ٢٠.
(٣) سورة فصلت، ١٠
(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ، ج٤، ص٩٤.
(٥) الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ج٤، ص١٨٨.

وقال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[١] وذكره بلفظ الاستفهام والمراد تقرير ذلك في النفوس والأمر كذلك، لأنه ثبت أنه عالم بجميع المعلومات قادر على كل الممكنات غني عن كل الحاجات فهو تعالى عالم حاجات العباد وقادر على دفعها وإبدالها بالخيرات والراحات، وهو ليس بخيلاً ولا محتاجاً حتى يمنعه بخله وحاجته عن إعطاء ذلك المراد[٢].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾[٣]، أي خلق الله تعالى كل شيء مقدّراً محكماً مرتباً على حسب ما اقتضته الحكمة[٤].

وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[٥].

وتعكس هذه الآية القرآنية صورة بالغة الدلالة عظيمة الرؤية للمشكلة الاقتصادية، فموارد ونعم الله تعالى لا تحصى ولا تعد ولا حدود لها، وهو سبحانه أتى عباده من نعمه ما يحتاجون إليه ومما لا تصلح أَحوالهم ومعايشهم إلا به، ومع ذلك

(١) سورة الزمر، ٣٦.
(٢) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م، ج١٤، ص٢٤٣.
(٣) سورة القمر، ٤٩.
(٤) الزمخشري، الكشاف، مرجع سابق، ج٤، ص٤٤١.
(٥) سورة إبراهيم، ٣٢- ٣٤.

تخرج علينا الرأسـمالية بادعاء شح الطبيعة، وهو نفس الإدعاء الذي روج له اليهود ظلما وعدوانا – من قبل – عن خالق الكون وواهب النعم سبحانه وتعالى، وعكس القـرآن الكريم ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾[1]، وهكذا هو حال الإنسـان الظلوم بظلمه النعمة بإغفال شـكرها، مع الكفران الشديد لها. فالمشكلة الاقتصادية سببها ظلم الإنسـان، بكفرانه النعمة، وطمعه وجشعه وتسلّطه ورأسماليته، ونهبه ثروات الأمم وإنفاقها على الشهوات، وليس سببها الندرة.

فالآية الكريمة تعكس أن نعم الله في كون الله المسـخر لعباد الله هي أعظم بكثير من الرغبـات والمطالب المحتملة القابلـة للزيادة. فإذا كانت النّعم بشـهادة الحقّ سـبحانه لا تحصى، فهي غير محـدودة، وإذا كانت المطالب البشرية بشـهادة الحقّ سبحانه مسـتجابة، فأعطانا من فضله ما نسـأل، فإن الندرة في حقيقتها ما هى إلا خرافة يروج لها المسـتفيدون من الأغنياء في الـدول المتقدمة حتى تنتعش هذه الفئة على حسـاب ازدياد الفقر في الدول النامية، والعالم لا يشتكى من ندرة الموارد التي فيها من الوفرة والكفاية بما يفي بحاجات سـكانه بقدر ما يلهبه سوء انتكاس القيم وسـوء التوزيع واحتكار فنون التقنية لصالح الـدول الغنية مقابل تخلف الخبرات والمهارات في الدول النامية، ومع ذلـك فإنه إذا كان يولد في كل عام مئات الآلاف من البشر، إلا أنه في الوقت نفسـه تولد كل عام مئات الأفكار والمخترعات وتزيد أفق المعرفة فيتسـع العالم وتزيد موارده من تلك الأفكار التي لو أحسـن استغلالها لتكشفت ينابيع متجددة ومتعددة من الثروات.

(١) سورة المائدة، ٦٤.

إن الله عز وجل خلق من الموارد ما يكفي بني آدم، وحثهم على استغلال الموارد أفضل استغلال، فهي في المقام أول أمانة، حتى أن النبي ﷺ نهى عن الإسراف في الماء ولو كان الإنسان على نهر جار، فقد روى عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أن رسول الله ﷺ مرَّ بسعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ، فقال: « ما هذا السَّرَف «؟ فقال: أفي الوضوء إسراف؟ قال: « نعم، وإن كنت على نهر جارٍ»(١)

والمشكلة الاقتصادية بما تعكسه من ندرة الموارد بالنسبة للاحتياجات البشرية هي واقع لا يمكن إنكاره، ولكنها لم تحدث نتيجة نقص الموارد المتاحة على سبيل التكوين والخلق والايجاد، أو ما سمى زورا وبهتانا بشح الطبيعة، وإنما ترجع لتقصير الانسان في استكشاف الموارد واستثمارها في الوقت الذي ترك فيه العنان لحاجاته وسلوكه الذي اتسم بالجور والأثرة والأنانية والجشع وبطران النعمة.

فالإنسان هو الذي يقوم بالحروب التي تحصد آلاف البشر وتدمر الموارد تدميرا، والإنسان هو الذي يلوث البيئة من حوله ويفسد المناخ والموارد، والإنسان هو الذي يستعمر البلاد ويقطع أوصالها إربا ويستغل مواردها استغلالا، والإنسان هو الذي يأكل المال بالباطل من خلال الربا والمقامرة والغش والتدليس والخديعة والغرر والنجش والاحتكار ويبني مملكته من المال الحرام على أجساد ودماء المحتاجين والعوام، والإنسان هو الذي يوقع نفسه في شراك الأزمات الاقتصادية ببنائه هرما مقلوبا من الديون على حساب ما يمتلكه من أصول، والإنسان هو الذي يبطر

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ نشر، ج١، ص١٤٧.

بنعمـــة الله حتى وصل ببعض الدول إلى منع الإنتـــاج أو تدمير الفائض حفاظا على السعر في حين أكثر من مليار في العالم يفترشون الأرض ويلتحفون السماء، والإنسان هو الذي يبخـــل بحق الله في المال من زكاة وصدقات فيحـــول بين حق الله في المال ومســـتحقيه، ويحول كذلك دون إعادة توزيع الدخول. والإنســـان هو الذي يركن للكســـل والخمول ولا يمشي في مناكب الأرض ليستخرج خيرها ونيل رزقها. ثم يأتي بعد ذلك من يدعي شح الطبيعة!.. صدق الله وكذب هؤلاء.. حقا..﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾(١).

وقد يري البعض أن الندرة بمفهومها الغربي ليســـت خرافـــة باعتبار أن النبي ﷺكان يربط الحجر على بطنه من الجوع، بالإضافة إلى أن الأمة الإســـلامية لم تسلم من أزمات طاحنة كما حدث في عـــام الرمادة في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضى الله عنه –.

والواقع والمـــاضي يثبت أن الندرة التى صدرها لنا الفكر الغربي بمفهوم شـــح الطبيعة هى خرافة، فالندرة حقيقة واقعية بالنسبة للحاجات الإنسانية منها، ولكنها ليست من شح الطبيعة، بل مصدرها انحراف الحاجات، والتقصير في كشف منابع الثروة وحسن استغلالها، فضلا عن الخلل في التوزيع، فكم من أناس قليل يمتلكون من الثروات القليل، وكم من أناس كثير لا يجدون قوت يومهم. والنبي ﷺ لم يربط الحجر على بطنه إلا زهدا وتربية لأمته بصفته القدوة، ليبنى أمة تعرف قيمة الخشونة، وتضع بينها وبين الترف حجابا مســـتورا، فهو الذي كان له خمس الغنائم وفتح الله

(١) سورة إبراهيم، ٣٤.

له الدنيا فتحا، ومع ذلك كان قوله - ﷺ-: «مالى وللدنيا ما أنا والدنيا إنما مثلي ومثل الدنيا كراكب ظل تحت شجرة ثم راح وتركها»[١]، وحينما دخل عمر بن الخطاب - رضى الله عنه- على النبي - ﷺ - ووجده مضجعا على رمال حصير ليس بينه وبينها فراش قد أثر الرمال بجنبه ومتكئ على وسادة أدم حشوها ليف قال له: ادع الله فليوسع على أمتك فإن فارس والروم وسع عليهم وأعطوا الدنيا وهم لا يعبدون الله. وكان متكئا - ﷺ - فقال: «أوفي شك أنت يابن الخطاب أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا»[٢]، وقد وعى ذلك الدرس عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- حيث كان من وصاياه: «اخْشَوْشِنُوا «[٣].

أما الأزمات الاقتصادية في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وغيره فهى من السنن الكونية التي تنفي خرافة الندرة في المفهوم الغربي لأن الأزمة أمر طارئ وقد تكون ابتلاء وتمحيصا من الله تعالى لعباده. وفي المقابل فإن البسط في الرزق بأن يعطى الإنسان بأكثر من حاجته يؤدى للبغي والطغيان، وهنا تظهر حكمة الله تعالى في تقدير الموارد بما يكفي البشر وإذا حدث خلل بعد ذلك فهو من سلوك هؤلاء البشر. قال تعالى: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٢٧﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٨﴾ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَآبَّةٍ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ ﴿٢٩﴾ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، مؤسسة قرطبة، مصر، بدون تاريخ نشر، ج١، ص٣٩١.
(٢) البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٩٨٧م، ج٢، ص٨٧٣.
(٣) أبو جعفر الطحاوي، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي، ١٣٩٩هـ، ج٤، ص ٢٧٥.

مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[1].

إن طبيعة النفس البشرية تميل للتوسع في الحاجات. والقرآن الكريم يصف ذلك وصفا دقيقا في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴾[3]. والبسط في الرزق هنا يكون بحصول الإنسان على كل ما يريد وهو الكثرة الكثيرة من خير الدنيا مما يجعله يطغى ويبغى في الأرض. فالله يعلم أن عباده، هؤلاء البشر، لا يطيقون الغنى إلا بقدر، وأنه لو بسط لهم في الرزق – من نوع ما يبسط في الآخرة – لبغوا وطغوا. إنهم صغار لا يملكون التوازن. ضعاف لا يحتملون إلا إلى حد. والله بعباده خبير بصير. ومن ثم جعل رزقهم في هذه الأرض مقدراً محدوداً، بقدر ما يطيقون. وبذلك تتحقق رحمة الله بعباده من خلال القدر المعلوم في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾[4].

والآية الكونية هنا تتجاوز الآفاق إلى الأنفس. فهذه الأرض الممدودة للنظر والخطو – وهذه الرواسي الملقاة على الأرض، تصاحبها الإشارة إلى النبت الموزون –

(١) سورة الشورى ٢٧-٣١.
(٢) سورة العاديات، ٨.
(٣) سورة آل عمران، ١٤.
(٤) سورة الحجر، ١٩-٢١.

ومنه إلى المعايش التي جعلها الله للناس في هذه الأرض. وهي الأرزاق المؤهلة للعيش والحياة فيها. وهي كثيرة شتى، يجملها السياق هنا ويبهمها لتلقي ظل الضخامة... وهم يعيشون على أرزاق الله التي جعلها لهم في الأرض. وما أنتم إلا أمة من هذه الأمم التي لا تحصى. أمة لا ترزق سواها إنما الله يرزقها ويرزق سواها، ثم يتفضل عليها فيجعل لمنفعتها ومتاعها وخدمتها أمما أخرى تعيش من رزق الله، ولا تكلفها شيئا. هذه الأرزاق- ككل شيء - مقدرة في علم الله، تابعة لأمره ومشيئته، يصرفها حيث يشاء وكما يريد، في الوقت الذي يريده حسب سنته التي ارتضاها، وأجراها في الناس والأرزاق... فما من مخلوق يقدر على شيء أو يملك شيئا، إنما خزائن كل شيء - مصادره وموارده - عند الله. في علاه. ينزله على الخلق في عوالمهم بقدر معلوم فليس من شيء ينزل جزافا، وليس من شيء يتم اعتباطا.

وهناك حكمة إلهية تبدو من خلال عدم بسطه تعالى الرزق لعباده وهى أنه طالما لم يشبع الإنسان الحاجات الكثيرة أو غير المحدودة التي يريدها لنفسه في أي حيز من الزمان فإنه سيظل دائب العمل والسعى لكى ينتج المزيد، وفي هذا استمرار عملية إعمار الأرض على مدى الزمن وهو ما أراده الله إلى قيام الساعة حتى يتم ابتلاء الحق للخلق[1]. قال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾[2].

❁ ❁ ❁

(١) د. عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م، ص١٧.

(٢) سورة الكهف، ٧.

المبحث الثالث

الحاجات الإنسانية

الحاجة شـعور بالحرمـان يلح على صاحبه لإشـباعه، وتعـد الحاجة المحرك الأسـاسي للطلب على السلع، ومن ثم تؤثر على الأرباح والأسعار، فالحاجة القوية ترفع الأسعار والأرباح، ومن ثم يزيد الإنتاج الخاص بها والعكس صحيح.

وتتحدد حاجات الإنسـان بعوامـل عديد من أهمها: ما يرجـع إلى الطبيعة أو الغريزة البشرية كالحاجة للطعام والشراب والكسـاء، ويدخل في ذلك أيضا التقليد والمحاكاة، فغالبا ما تميل طبيعة الإنسان لتقليد من يظنهم في مرتبة اجتماعية أعلى منه.

ومن العوامل المحددة لحاجات الإنسـان أيضا المرحلة الحضارية التي يعيشـها الإنسان، والدين أو الفلسفة السائدة، والتقاليد الاجتماعية والمناخ وغيرها.

وللحاجات خصائص يمكن الاسـتفادة منها في تحليـل الظواهر الاقتصادية، من أهمها:

١ - القابلية للانقسام:

وتتعلـق بالقدرة على شراء الحاجة، فمن الحاجات مـا يقبل التجزئة كالفاكهة، ومنهـا ما لايقبل التجزئة كالأمن العام، ومن هنا يمكن تقسـيم الحاجات على هذا الأسـاس إلى حاجات فردية، وأخـرى جماعية، وثالثة مختلطة بـين الاثنين، ووفقا لذلك يتحدد الدور الـذي تقوم به الدولة في توفير الخدمـات الجماعية التي يعجز

الاقتصاد الخاص عن القيام بها، أو ما تمليه الضرورة من سلع مختلطة ولا شأن لها بالسلع الفردية.

٢- التنافس أو التكامل:

وتتعلق بالتنافس بين الحاجات، كالحاجة للقهوة أو الشاي، أو التكامل بين الحاجات كالحاجة للشاي والسكر معا. وهذا التقسيم له علاقة قوية بتحديد الأسعار في السوق، فالسلع المتنافسة تضغط على الأخرى فينخفض السعر، بينما السلع الكمالية يرتفع سعرها سويا.

٣- القابلية للإشباع:

المعروف أن الإشباع المتوالي من سلعة واحدة يقلل من منفعتها، وكلما كانت السلعة قليلة ارتفع سعرها، وإذا توافرت تدنى السعر. ولكن الحاجة للمال لا تشبع على أي حال، بل يتناسب طلبها مع زيادتها طرديا عند الإنسان الذي يحبها بجوارحه، يقول رسول الله ﷺ: «لوكان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب»[١].

كما أن الحاجات على المستوى العام تتزايد في تنوعها، تزايد الرغبة الإنسانية في التنعم والترفه والتظاهر[٢]. فالحاجات متعددة ومتجددة.

(١) البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٩٨٧م، ج٥، ص٢٣٦٤.
(٢) انظر، يوسف كمال محمد، فقه اقصاد السوق، النشاط الخاص، دار القلم،القاهرة،٢٠٠٣م، ص٩٦-٩٧.

وقد تناول العالم الدمشـقي المسـلم أنواع الحاجات منذ ثمانيـة قرون فيقول: «الإنسـان بين سـائر الحيوان كثير الحاجات فبعضها ضرورية طبيعية، وهى كونه محتاجـا إلى منزل مبني وثوب منسـوج وغذاء مصنوع، وبعضهـا عرضية وضعية كحاجته عند اللقاء إلى من يقيه من عدوه، وإلى ما يقاتل به، وحاجته عند المرض إلى أدوية مركبة من عقاقـير وأشربة، وكل واحد من هذه الحاجات يحتاج إلى أنواع من الصناعات حتى تتكون وتتم»[١].

والحاجات في النظرية الاقتصادية الغربية ليس لها حدود ولا قيود فهى منحرفة كما ونوعا، فمـن ناحية النوع لا فرق بين الخبيث والطيب، ومن ناحية الكم لا تمييز بين الإسراف والاقتصاد. فالغاية كل الغاية إشـباع الحاجات المادية فحسـب من خلال اللذة والمنفعة والسـير وراء الشهوات ولا مكان للحاجات الروحية، وهكذا انحرفت الرأسـمالية الغربيـة بالحاجات نحو الهاوية، وغطـت الطرف عن ذلك، وألقت باللائمة ظلما وعدوانا على ما سمته شح الطبيعة أو ندرة الموارد.

إن واقع المشـكلة الاقتصادية يرجع إلى انحراف السـلوك البشري عن المنهج الإلهي، فوضع اللذة فقط كغاية قصوى للإنسـان واسـتبعاد القيم في ترشيدها هو نزول بالنفس الإنسانية إلى حياة الأنعام. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأۡكُلُونَ كَمَا تَأۡكُلُ ٱلۡأَنۡعَٰمُ وَٱلنَّارُ مَثۡوٗى لَّهُمۡ﴾[٢]، والإسـلام ينظر للحاجات كوسـيلة، مع ترشيد الإشباع بالقيم، وبذلك تتحقق الحياة الطيبة التي تقوم على التوازن ومجاهدة

(١) الدمشقي، الاشارة إلى محاسن التجارة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٧هـ، ص٢٠.
(٢) سورة محمد، ١٢.

النفس وتنمية الحاجات الروحية جنبا إلى جنب مع الحاجات المادية، ومن ثم تسمو النفس، ولا تزيغ أو تطغى بالجري وراء النزوات والأهواء.

يقول الإمام البيضاوي: «وجميع ما كلفوا به فإن الطبع يكرهه، وهو مناط صلاحهم، وسبب فلاحهم، وجميع ما نهوا عنه فإن النفس تحبه وتهواه، وهو يفضي بهم إلى الردى»(١).

لقد ضبط الإسلام الحاجات كما ونوعا بضوابط الشريعة، فمن حيث النوع أحل الله الطيبات من الرزق وحرم الخبائث فقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾(٣). كما وضع الإسلام أولويات تحكم الحاجات وفقا للمقاصد الشرعية – ولم يتركها للأهواء والنزوات – من ضروريات ثم حاجيات ثم تحسينات.

فالضروريات يقصد بها الأشياء الضرورية اللازمة لقوام حياة الناس واستقامتها، وتحقيق المقاصد الشرعية المعروفة بالكليات الخمس وهي: (حفظ النفس والعقل والدين والعرض والمال)، ويدخل في ذلك المأكل والمشرب والملبس والمسكن والصحة. وقد أشار النبي ﷺ إلى هذه الضروريات في قوله: «من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا»(٤).

(١) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المطبعة الأميرية، ١٣١٧هـ، ص٢٢٣.
(٢) سورة الأعراف، ٣٢.
(٣) سورة المائدة، ١٠٠.
(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مرجع سابق، ج٢، ص ١٣٨٧.

والحاجيات يقصد بها الأشـياء التي تجعل الحياة أكثر يسرا وأقل عناء، فيحتاج إليها لرفع الضيق والحرج والمشقة الزائدة. قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[١]، فيمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة زائدة.

بينما التحسـينات أو الكماليات يقصد بها الأشـياء التي تجعل الحياة أكثر رغدا ومتعة دون إسراف أو ترف، ومن أمثلتها المأكل والمشرب الطيب، والملبس الناعم، والمركب الهنيء وغيرها من الأشـياء التي تجعل الحياة على أحسن حال، وهي تتفق والمقاصـد الشرعية في قوله ﷺ: «من سـعادة المرء الجار الصالـح والمركب الهنئ والمسكن الواسـع»[٢]. وينبغي الالتزام بتلك الأولويات من ضروريات فحاجيات فتحسينات وفقا لترتيبها عند إشباع الحاجات.

أما من حيث الكم فقد أمر الله تعالى بالتوازن في الاستهلاك دون إسراف أو تبذير أو ترف أو تقتير. ويقصد بالإسراف تجاوز القصد والاعتدال في الإنفاق، بينما التبذير يعني الإنفاق فيما لا فائدة منه -أي في غير حق- وكلاهما محرم لما ينطوي على ذلك من تبديد غير واع لموارد الفرد والجماعة التي ينبغي الحفاظ عليها، والاقتصاد في إنفاقها. قال تعـالى: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾[٤]، وقـال تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ

(١) سورة الحج، ٧٨.
(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، مؤسسة قرطبة، مصر، بدون تاريخ نشر، ج٣، ص ٤٠٧.
(٣) سورة الأعراف، ٣١.
(٤) سورة الإسراء، ٢٦-٢٧.

عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾[١]، «فنهى الله تعالى في هذه الآية عن بسط اليد سرفا كما نهى عن قبضها بخلا، فدل على استواء الأمرين ذما وعلى اتفاقهما لوما»[٢]، والخير كل الخير في وصية الرسول ﷺ «ما عال من اقتصد»[٣].

يقول العز بن عبد السلام: «الاقتصاد رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاثة: التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما...والحسنة ماتوسط بين الإسراف والتقصير، وخير الأمور أوسطها، فلا يكلف الإنسان نفسه من الخيور والطاعات إلا ما يطيق المداومة عليه، ولا يؤدي إلى الملالة والسآمة»[٤].

كما يحرم الإسلام أيضا الترف وهو المبالغة في التنعم ويعتبره سلوكا شاذا، فهو سبيل الفسوق، وسببا في نزول العذاب وهلاك الأمم وتدميرها. قال تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ﴿٤١﴾ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ﴿٤٢﴾ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴿٤٤﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُتْرَفِينَ ﴾[٦].

(١) سورة الإسراء، ٢٩.
(٢) الماوردي، أدب الدنيا والدين، دار الفرجاني، القاهرة، ١٩٨٣م، ص١٦٨.
(٣) الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق، حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، ج١٠، ص١٠٨.
(٤) عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ نشر، ج٢، ص١٧٤
(٥) سورة الإسراء، ١٦.
(٦) سورة الواقعة، ٤١-٤٥.

إن الإسراف في كل شيء ممقوت حتى مع السعة، فقد جاء التوجيه النبوي الكريم لمن أراد الوضوء بعدم الإسراف في الماء ولو كان على نهر جار، فكيف الإسراف فيما لا نفع فيه؟!.. إنها حكمة اقتصادية خالدة وقاعدة اســتهلاكية رشيدة.. فما أحوج الأمم إلى تطبيقها على أرض الواقع للخروج من نفق المشكلة الاقتصادية.

وقــد حكى القرآن الكريم عن التوزيع الترفي الــذى انتهي بقوم عاد إلى الهلاك فقال تعالى في حقهم: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾[1].

فقــد أنكر عليهم نبيهم هود – عليه الســلام – ما هم فيه مــن ترف في البنيان والاســتطالة لمجرد التباهي والتفاخر بالمقدرة والمهارة، وسماه عبثا، كما أنكر عليهم استخدامهم ما برعوا فيه من الصناعة بظنهم الخلود. وهذا توجيه إلى أن ينفق الجهد، وتنفق البراعة، وينفق المال فيما هو ضروري ونافع، لا في الترف والزينة ومجرد إظهار البراعة والمهارة. وكان الأجدر بهم أن يتذكروا فيشكروا، ويخشوا أن يسلبهم الله ما أعطاهم، وأن يعاقبهم على ما أسرفوا في العبث والبطش والبطر الذميم، ولكن الترف والغرور أوصلهم إلى الهلاك فما أغنت عنهم مصانعهم ولا ديارهم من الله شيئا.

وبذلك فإن ما يعانيه البشر من مشــكلة اقتصادية لا يرجع بأي حال إلى الموارد ذاتها، فهى كافية، وإنما يرجع إلى ســلوك البشر سواء من ناحية بذل الجهد أو فقدان القيم. والله تعالى قــدر أقوات عباده، وطلب منهم الأخذ بالأســباب بالعمل على

(١)سورة الشعراء، ١٢٨-١٢٩.

استغلال النعم وكشف القوانين والسنن، والإصلاح في الأرض بطاعة ما أمر الله به. فإن فعلوا ذلك استقرت نعمة ربهم، وإن تخلفوا عن ذلك محق بهم العذاب بالجوع والخوف أو بقارعة من الله. قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[3].

كما أن المشكلة الاقتصادية في حد ذاتها قد تكون ابتلاء من الله لعباده ليتذكر الغافلون ويتوب العاصون ويتميز الصابرون، وكل هذه محكات لاختبار الإنسان لا تتنافى مع كمال التقدير. قال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ۖ مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَبَلَوْنَٰهُم بِٱلْحَسَنَٰتِ وَٱلسَّيِّـَٔاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[4].

❁ ❁ ❁

(١)سورة النحل، ١١٢.
(٢)سورة الشورى، ٣٠.
(٣)سورة الأنفال، ٥٣.
(٤)سورة الأعراف، ١٦٨.

الخاتمة

وبعد فقد تناول هذا البحث دراسة للمشكلة الاقتصادية من حيث مفهومها، وتعرض لتفسيرها في كل من الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي، ومدى توافق أو تعارض ذلك مع الفكر الاقتصادي الإسلامي. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولا: النتائج:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

١- تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية، ويرجع هذا أساسا إلى الندرة النسبية للموارد الاقتصادية.

٢- ينظر النظام الرأسمالي للندرة النسبية في الموارد أو بما سماه «شح الطبيعة» على أنه جوهر المشكلة الاقتصادية، وصور الإنسان على أنه في صراع مع الطبيعة من أجل البقاء.

٣- اعتبر النظام الاشتراكي جوهر المشكلة الاقتصادية في التناقض بين شكل الإنتاج الجماعي وعلاقات التوزيع الفردية.

٣- الإسلام يرفض النظرة الرأسمالية وكذلك النظرة الإشتراكية للمشكلة الاقتصادية، فالموارد سخرها الله تعالى بقدر البشر كما وكيفا.

٤- المشكلة الاقتصادية بما تعكسه من ندرة الموارد بالنسبة للاحتياجات البشرية هى واقع لا يمكن إنكاره، ولكن تبرير حدوثها بشح الطبيعة خرافة يكذبها الواقع والعقل والشرع، فهى في حقيقتها ترجع لسلوك بنى آدم، نتيجة لما اتسم به هذا السلوك من الجور والأثرة والأنانية والجشع وبطران النعمة.

٥- الحاجات الإنسانية في النظرية الاقتصادية الغربية ليس لها حدود ولا قيود، فهى منحرفة كما ونوعا، فمن ناحية النوع لا فرق بين الخبيث والطيب، ومن ناحية الكم لا تمييز بين الإسراف والاقتصاد. فالغاية كل الغاية إشباع الحاجات المادية فحسب من خلال اللذة والمنفعة والسير وراء الشهوات.

٦- ضبط الإسلام الحاجات كما ونوعا بضوابط الشريعة، فمن حيث النوع أحل الله الطيبات من الرزق وحرم الخبائث. كما وضع الإسلام أولويات تحكم الحاجات وفقا للمقاصد الشرعية ولم يتركها للأهواء والنزوات، من ضروريات ثم حاجيات ثم تحسينات، واهتم بالحاجات الروحية جنبا إلى جنب مع الحاجات المادية. ومن حيث الكم أمر الله تعالى بالتوازن في الإستهلاك دون إسراف أو تبذير أو ترف أو تقتير.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، بما قد يسهم في علاج المشكلة الاقتصادية.

١- السعى في الأرض والكشف عن منابع الثروة، وتدعيم الأسباب المؤدية لذلك من خلال تشجيع البحث العلمي وتوليد الأفكار والإبتكار، مع الاستخدام الأمثل للموارد.

٢- الإلتزام بالأولويات الإسلامية في إشباع الحاجات من ضروريات فحاجيات فتحسينات، مع ضبط الحاجات بالقيم الإسلامية.

٣- العدالـة في تخصيـص وتوزيع الموارد، مـع التأكيد عـلى أن تعظيم الثروة والاستهلاك ليس إلا أحد الأهداف الإنسانية، والأهداف الروحية لا تقل أهمية عن ذلك إن لم تزد.

كما أن أسـاس التوزيع في الاقتصاد الإسلامي هو ضمان حد الكفاية لا الكفاف حتى تتوفر في المجتمع متطلبات الحياة الكريمة بالقدر الذي يجعل الفرد في سعة من العيش وفي غنى عن غيره، ومن ثم وصوله لمستوى الرفاهية الاقتصادية المنشودة.

❁ ❁ ❁

قائمة المصادر

١- القرآن الكريم.

٢- ابن حنبل: أحمد، مسند أحمد، مؤسسة قرطبة، مصر، بدون تاريخ نشر.

٣- ابن عبد السلام: عز الدين عبد العزيز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ نشر.

٤- ابن كثير: إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

٥- ابن ماجه: محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ نشر.

٦- أحمد: د. عبد الرحمن يسري، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

٧- البخاري: محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٩٨٧م.

٨- البيضاوي: عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣١٧هـ.

٩- الجصاص: أحمد بن على، أحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة، بدون تاريخ نشر.

١٠- الدمشقي: جعفر بن على، الإشارة إلى محاسن التجارة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٧هـ.

١١- الزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٢- الطبراني: سـليمان بن أحمـد بن أيوب، المعجم الكبـير، تحقيق، حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

١٣- الطـبري: محمد بن جرير، جامع البيان في تفسـير القرآن، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٤- القرطبـي: محمد بن أحمد يـن أبي بكر بن فرج، الجامع لأحـكام القرآن، دار الشعب، القاهرة، ١٣٧٢هـ.

١٥- الماوردي: محمد بن حبيب البصري، أدب الدنيا والدين، دار الفرجاني، القاهرة، ١٩٨٣م.

١٦- فخر الدين الرازي، التفسـير الكبير أو مفاتيح الغيـب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤م.

١٧- محمد: يوسـف كـمال، فقه اقتصاد السـوق، النشـاط الخـاص، دار القلم، القاهرة،٢٠٠٣م.

❁ ❁ ❁